3. الأمن الفكري في المجتمع الرقمي "نحو هندسة اجتماعية بناءة"، مجلة كلية الآداب جامعة الفيوم، المجلد الرابع عشر، العدد الثاني، يوليو 2022. (منشور).

بات يوصف العصر الراهن بأنه عصر التقدم والتطور السريع والمستمر في المعارف والمعلومات ووسائل الاتصال التكنولوجية، حيث أصبح العالم قرية صغيرة تتشابك فيها العلاقات والمصالح. وفي ظل هذا التطور الذي طال المجتمع الإنساني برمته، كثرت التحديات والمخاطر التي تواجه العديد من مجتمعات العالم، من أبرزها الغزو الثقافي والتطرف الفكري والإرهاب، فعلى الرغم من إيجابيات الثورة المعلوماتية إلا أنها تمثل خطورة علي راهن الأمن الفكري لكثير من المجتمعات، وذلك لأن هذا التدفق الهائل للمعلومات والأفكار في كل الاتجاهات يُشبه –إلى حد كبير- القنابل المعلوماتية، ذلك لأنه يؤثر سلبًا على تشكيل الأفكار والأخلاقيات والقيم، ويضرب بعمق في البنى الفكرية والثقافية.

فأمام هذا الزحف الهائل للمجتمع الافتراضي الرقمي على المجتمعات الواقعية، خضع مفهوم الدولة –ذاته- للعديد من التغيرات، فانتفت مفاهيم الحدود الجغرافية بين المجتمعات، وخضع مفهوم السيادة لتغيرات جوهرية، حيث أمست الدولة الحديثة غير قادرة على ضبط حدودها السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية والمحافظة عليها من الاختراق أو الاعتداء، فالسيادة باتت موزعة على عدد كبير من الفاعلين الاجتماعيين الآخرين مع الدولة(من أفراد وجماعات وشركات ودول أخرى ومؤسسات إعلامية وتكنولوجية ...إلخ)، الأمر الذي قاد إلى تهديدات صريحة لما يُعرف بالأمن الفكري، ذلك المتصل بالمحافظة على الجوانب الاجتماعية والثقافية للمجتمع، بما يضمن الحفاظ على الهوية الثقافية بكل مفرداتها.

فقبل الثورة الحديثة في تقنيات الاتصال، كانت التفاعلات الثقافية بين الناس محدودة إقليميًا، وكانت روافد تشكيل الهوية الثقافية أكثر محدودية مما هي عليه اليوم، حيث كانت الأرض المشتركة وروابط الدم هي المكون الرئيس للهوية الثقافية الجماعية. لقد أدت التطورات في تقنيات الاتصال إلى زيادة أهميتها –مع تقليل أهمية المكان- كأساس للهوية. في الواقع، كانت الحدود الإقليمية مهمة لتشكيل الهويات الجماعية، لأن المساحة التي حددتها هذه الحدود كانت المُشكِل الرئيس لنطاق التواصل بين الأشخاص. واليوم، أمست طرق الاتصال أكثر فاعلية، تتجاوز القيود الإقليمية، وتمكن الناس من الوصول إلى خارج حدودهم الجغرافية، ما أدى إلى توسيع فرص "الارتجال الثقافي" خارج هذه الحدود، وهو الأمر الذي فرض مزيدًا من التحديات على الأمن الفكري للمجتمعات الحديثة.

فلم تعد ثقافتنا محصنة أمام هذا السيل الجارف، من الإشارات والرسائل التي تجوب العالم على مدار الساعة، حاملة معها قيمًا ومفاهيم وأفكار، تختلف في معظمها عن قيمنا وثقافتنا، حيث باتت تجذب إليها العديد من الناظرين والمناصرين، الأمر الذي يؤثر على أخلاقهم وأفكارهم ويقود إلى سلب شخصياتهم الوطنية بما تحويه من مقومات، وبالتالي، أمسى الأمن الفكري للمجتمع موضع تهديد في معظم الأحيان.

وعلى هدي ما سبق، خضع الأمن الفكري للمجتمعات المعاصرة للعديد من التحديات التي جعلت من مهمة المحافظة عليه أمرًا عسيرًا؛ يقع في القلب من هذه التحديات: الثورة التكنولوجية وما فرضته من تدفقات فكرية وثقافية في مختلف الاتجاهات، وكذلك خضوع الصناعة الفكرية والثقافية لنفس منطق القوة الذي

تخضع له الصناعات الأخرى، وبالتالي، يصبح من يملك القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية هو من يستطيع –أكثر من غيره- إنتاج صناعات ثقافية وفكرية يمكنها المنافسة في سوق الرأسمال الثقافي والفكري.

ويرتبط بهذه التطورات التكنلوجية المتلاحقة إعادة إحياء ما يُعرف بالهندسة الاجتماعية، تلك التي ارتبطت ارتباطًا وثيقًا بظهور الدولة القومية، تلك التي شرعت من خلال مؤسساتها وأجهزتها المتخصصة في إجراء تدخلات كبرى في المجتمع باسم المصلحة الوطنية والنظام الاجتماعي والأخلاق. توسعت أنشطة الدولة بشكل متزايد من خلال غمر مجالات أوسع من الحياة الاجتماعية بتدخلاتها؛ من التحقق من اتجاهات اجتماعية معينة إلى تحديد معايير السلوك. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الهندسة الاجتماعية لم تعد تعتمد كليًا على الدولة وحدها، بل أصبح يُشاركها العديد من الفاعلين الاجتماعيين الآخرين.

لا نقصد بالهندسة الاجتماعية –في سياق هذه الدراسة- سياق أمن المعلومات أو قل الحيل الثقافية والنفسية التي يستخدمها المتسللون للتأثير على الأفراد لمساعدتهم في الوصول غير المشروع لأنظمة وشبكات الكمبيوتر، ولكن بالأحرى، فإن الهندسة الاجتماعية –هنا- هي مناورة الأفراد أو الجماعات أو المجتمعات لأداء أعمال قد تكون أو لا تكون في مصلحتهم؛ فهي المعرفة الإرشادية المتعلقة بتنظيم النشاط الاجتماعي لحل المشكلات القائمة أو تحقيق أهداف محددة؛ تتضمن هذه التقنيات إتقان وتطوير طرق للتأثير الفعال على النسيج الاجتماعي للواقع. يمكن أن تتخذ التقنيات الاجتماعية شكل خوارزميات اتخاذ القرار والأنظمة التوجيهية وطرق التأثير على الوعي أو الروابط أو الأنماط السلوكية - باختصار، أي نوع من المعرفة أو الأدوات التي تهدف إلى تغيير الواقع الاجتماعي أو إدارته.

وبحسب ذلك، حاولت هذه الدراسة الكشف عن مهددات الأمن الفكري في المجتمع المصري، من وجهة نظر عينة من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بجامعة الفيوم، تلك التي يمكن اعتبارها بعض مخرجات الهندسة الاجتماعية المهددة لبنى المجتمع واستقراره واستمراره، وكذلك حاولت الدراسة تبيان مصادر تلك المهددات وقنوات نشرها بين أفراد المجتمع، وأيضًا تبيان استشراف أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم لإمكانية استمرار هذه الأفكار المهددة للأمن الفكري في المجتمع من عدمه، وكذلك رؤيتهم للطرق الكفيلة بمعالجة الأعطاب التي مُني بها الأمن الفكري في المجتمع المصري.

وفي سبيل ذلك اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على منهج المسح الاجتماعي، كما اعتمدت على استمارة الاستبيان كأداة لإجراء الدراسة الميدانية، تلك التي تم تطبيقها على عدد 150 مفردة (استجابت لدعوة تعبئة الاستبيان) من إجمالي 2134 مفردة تمثل إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بجامعة الفيوم، حيث عمدت الباحثة إلى تطبيق الاستمارة إلكترونيًا (عبر تطبيق Google Form)، نظرًا لظروف عمل كثير من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة (جامعة الفيوم) ومعاونيهم، وكذلك لظروف جائحة كورونا وضرورة التباعد. وتم إرسال رابط استمارة الاستبيان إلى كل أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، عبر البريد الإلكتروني، وذلك في الفترة من 31 يناير 2022 إلى 19 مارس 2022، وبحسب ذلك، جاءت أهم نتائج الدراسة على النحو التالي:

أ. جاءت أهم الظواهر المهددة للأمن الفكري في المجتمع المصري والمنتشرة بدرجة كبيرة في المجتمع–من وجهة نظر عينة الدراسة- على النحو التالي: الشائعات- تقليد خطوط الموضة- الرغبة

في الهجرة- التطرف الفكري السياسي- التطرف الديني- الإباحية- خطاب الكراهية ضد الآخر- الإلحاد – المثلية الجنسية.

ب. وحول تأثير هذه الأفكار والظواهر المهددة للأمن الفكري على البنى الاجتماعية، فإن هناك جملة من التأثيرات السلبية: تشويه الثقافات المحلية، ضعف الانتماء للوطن، الهجرة، سيادة حالة الاغتراب السياسي والاجتماعي، انتشار نزعات التطرف والعنف والإرهاب، التحول إلى الانتماءات الفكرية والمذهبية والعرقية الضيقة على حساب الانتماء الوطني، انتشار بعض الأمراض المرتبطة بالإباحية والمثلية الجنسية.

ج. أما عن مصدر تلك الأفكار والظواهر، فقد جاءت عمليات الاختراق الثقافي أولًا؛ تلتها القوى الخارجية، وفي الأخير جاءت القوى المعارضة للنظام القائم.

د. وبالنظر إلى السبل الكفيلة بتنفيذ هندسة اجتماعية بناءة، تلك التي تهدف إلى إصلاح ومعالجة الأعطاب التي خلفتها الهندسات الاجتماعية الهدامة التي نالت من بنى المجتمع المختلفة أو التي تستهدف تحقيق تغيير اجتماعي أو اقتصادي أو سياسي إيجابي، فإن عينة الدراسة تطرح العديد من السبل والتقنيات التي تكفل تحقيق الأمن الفكري في المجتمع على النحو التالي:

1. عودة الأسرة للقيام بأدوارها التقليدية في استيعاب وتنشئة الأجيال.
2. قيام الدولة بمراقبة المصنفات الإعلامية والإعلانية في مختلف وسائل الإعلام وفلترتها.
3. التمكين الاقتصادي والسياسي لشرائح أوسع من المجتمع.
4. قيام المؤسسة التعليمية بدورها كحاضنة للأفكار المعتدلة وكمضاد لنقيضها.
5. قيام وسائل الإعلام الوطنية بدورها في مواجهة الأفكار الهدامة والشائعات.
6. قيام المثقفون والمفكرون الوطنيون بدورهم في نشر الأفكار المستنيرة.
7. قيام المؤسسة الدينية بدورها في تنقية الشوائب التراثية.
8. قيام المؤسسة الدينية بتصحيح الأفهام بشأن العديد من القضايا الإشكالية.
9. فتح المجال العام أمام حريات الرأي والتعبير وتكوين الترابطات والتحالفات.
10. المواجهة الأمنية لمروجي الأفكار الهدامة والشائعات.
11. قيام الأحزاب السياسية بدورها كمنصات للحوار والنقاش الحر والديمقراطي.

وبحسب ذلك، يجب التركيز على البعد المؤسساتي في التعاطي مع المجهودات الاجتماعية الثقافية التي تستهدف تنفيذ هندسة اجتماعية متكاملة –وليست مجرد سياسات مجتزأة- بغية تحقيق الأمن الفكري للمجتمع، فالمطلوب لا يمكن تحقيقه برؤية أحادية أو مجتزأة، إنما يتطلب الأمر الأخذ بالرؤية الشمولية للمشكلات والأعطاب الذي مُني بها الأمن الفكري، وهو ما يتطلب –أيضًا- رؤية كلية شمولية للحلول، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا عبر استراتيجية قومية قادرة على استيعاب الخلل وقادرة على طرح المقاربات الوقائية والعلاجية في ميدان الأمن الفكري المتصل بالصراع الحضاري في كنف مجتمع رقمي مفتوح.